نحن فيصل بن الحسين نائب جلالة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٣/٢/٣
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٧) لسنة ٢٠١٣
نظام مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري
صادر بمقتضى المادة (١١) من قانون أصول المحاكمات الشرعية رقم (٣١) لسنة ١٩٥٩

المادة١- يسمى هذا النظام (نظام مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري لسنة ٢٠١٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة٢- يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الدائرة : دائرة قاضي القضاة .
المديرية : مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الدائرة .
المدير : مدير المديرية .
المكتب : مكتب الإصلاح والتوفيق الأسري .
الرئيس : رئيس المكتب .
العضو : عضو المكتب .

المادة٣-أ- تنشأ في الدائرة مديرية تسمى (مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري) تتولى الإشراف على المكاتب .

ب- يتولى ادارة المديرية قاض شرعي لا تقل درجته عن الثالثة يتم تعيينه بقرار من المجلس القضائي الشرعي بناء على تنسيب قاضي القضاة.

المادة٤-أ- ينشأ في كل محكمة شرعية حسب الحاجة مكتب يسمى (مكتب الإصلاح والتوفيق الأسري) بقرار من قاضي القضاة ، يهدف إلى إنهاء النزاعات الأسرية بالطرق الودية وبالتوعية والتثقيف بالحقوق والواجبات الزوجية وتقديم الإرشاد الأسري .

ب- للمكتب، في سبيل تحقيق اهدافه المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة ، الاستعانة بالاساليب والوسائل والتقنيات التي يراها مناسبة .

المادة٥-أ- يشكل المكتب من رئيس وعدد من الأعضاء حسب الحاجة .

ب- يتولى رئاسة المكتب قاض شرعي بتنسيب من قاضي القضاة وقرار من المجلس القضائي الشرعي أو موظف من موظفي الدائرة الحاصلين على الشهادة الجامعية الأولى حدا ادنى في الشريعة أو الشريعة والقانون من ذوي الخبرة والكفاءة بتنسيب من مدير الشرعية وموافقة قاضي القضاة .

المادة٦-أ- يسمى العضو بقرار من قاضي القضاة بناء على تنسيب المدير.

ب- يراعى في اختيار العضو أن يكون من ذوي الخبرة والكفاءة والقدرة على الإصلاح وأن يكون حاصلا على شهادة جامعية في الشريعة أو الشريعة والقانون أو علم الاجتماع أو علم النفس أو التربية.

المادة٧- ينظر المكتب في النزاعات التي تحال إليه من المحاكم الشرعية أو تقدم مباشرة للرئيس من طرفي النزاع أو أحدهما وذلك في المسائل التي تقع ضمن اختصاص المحاكم الشرعية .

المادة٨- يشكل الرئيس هيئة إصلاح من عضو أو أكثر للنظر في النزاع المحال للمكتب أو في الطلب المقدم إليه ويجوز للرئيس النظر في النزاع بنفسه .

المادة٩-أ- تستدعي الهيئة اطراف النزاع بالطريقة التي تراها مناسبة ولها الاستعانة بمن ترى أن في حضوره فائدة لحل النزاع .

ب- تقوم الهيئة بالاجتماع مع أطراف النزاع ومحاولة الصلح والتوفيق بينهم وفق القواعد الشرعية وبالكيفية التي تراها مناسبة .

ج- تكون مداولات وإجراءات عمل المكاتب والهيئات سرية .

المادة١٠- يجب على المكاتب الانتهاء من إجراءات الإصلاح والتوفيق الأسري في مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ ورود النزاع إليها أو تقديم الطلب .

المادة١١-أ- إذا تم التوصل إلى صلح على وجه معين وطلب الأطراف اعتماده يقوم الرئيس بتوثيق الاتفاق على الصلح بوثيقة يوقع عليها الأطراف والرئيس وترفع للمحكمة للنظر فيها تدقيقا ويصدق عليها بحضور الاطراف إذا لم تكن مخالفة للنظام العام لوضعها موضع التنفيذ.

ب- إذا لم يتم التوصل إلى صلح بين أطراف النزاع خلال المدة المنصوص عليها في المادة (١٠) من هذا النظام فيكون الإجراء الواجب اتخاذه على النحو التالي :-

١- إذا كان النزاع محالا من المحكمة يخاطب الرئيس المحكمة بتعذر الإصلاح لمتابعة الإجراءات حسب الأصول .

٢- إذا كان طلب الإصلاح والتوفيق مقدما إلى المكتب مباشرة فعلى الرئيس في هذه الحالة إفهام مقدم الطلب أن له الحق في مراجعة المحكمة المختصة .

المادة١٢- يحدد مجلس الوزراء بناء على تنسيب قاضي القضاة مكافآت الاعضاء من غير القضاة الشرعيين وموظفي الدائرة.

المادة١٣- يصدر قاضي القضاة التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا النظام .

فيصل بن الحسين

٢٠١٣/٢/٣

رئيس الوزراء
ووزير الدفاع
الدكتور عبد الله النسور

نائب رئيس الوزراء
ووزير الداخلية
الدكتور عوض خليفات

وزير
الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية
الدكتور عبد السلام داود العبادي

وزير
المالية
سليمان الحافظ

وزير الصناعة والتجارة
ووزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزير الأشغال العامة والاسكان بالوكالة
الدكتور حاتم حافظ الحلواني

وزير
الطاقة والثروة المعدنية ووزير النقل
المهندس علاء عارف البطاينة

وزير
العدل
غالب سلامة الزعبي

وزير
التخطيط والتعاون الدولي
الدكتور جعفر حسان

وزير
التعليم العالي والبحث العلمي ووزير التربية والتعليم
الدكتور وجيه موسى عويس

وزير
التنمية الاجتماعية
المهندس وجيه طيب عزايزة

وزير
الصحة
الدكتور عبد اللطيف وريكات

وزير
تطوير القطاع العام
الدكتور خليف احمد الخوالدة

وزير السياحة والآثار
ووزير البيئة ووزير الخارجية بالوكالة
نايف حميدي الفايز

وزير
الزراعة
أحمد سليمان آل خطاب

وزير الشؤون البلدية
ووزير المياه والري
المهندس ماهر أبو السمن

وزير
دولة لشؤون رئاسة الوزراء
الدكتور نوفان العجارمة

وزير دولة
لشؤون الاعلام ووزير الثقافة
سميح مسلم المعايطة

وزير التنمية السياسية
ووزير الشؤون البرلمانية
بسام سلامة حدادين

وزير
العمل
نضال مرضي القطامين